آفاق المنافسة
في المنطقة العربية

منتدى المنافسة السنوي
الثاني للمنطقة العربية
23-24 آذار/ مارس 2021

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تأمُّلات في بيئة الأسواق العربية

تشكّل المنافسة عاملاً رئيسياً في تحسين القدرة التنافسية للمنطقة العربية في الأسواق العالمية، وفي تحسين بيئة الأعمال فيها، وهو ما يمكن ضمانه من خلال سنّ قوانين وسياسات فعّالة لتنظيم المنافسة وإنشاء هيئات ذات كفاءة لإنفاذها. وقد سنّت بلدان عربية عديدة قوانين للمنافسة في العقدين الأخيرين، غير أن تنفيذها يمكن أن يكون أمراً صعباً، لأنّها غالباً ما لا تكون مناسبة لهيكلية الأسواق.

سياسات المنافسة أساسية من أجل أسواق تتّسم بالكفاءة

على الرغم من الجهود التي تبذلها عدة بلدان عربية، لم يتم حتى الآن الاعتراف بقوانين وسياسات المنافسة اعترافاً كاملاً في المنطقة العربية. ولا تزال دول عربية عديدة تواجه تحديات تشريعية ومؤسسية في سنّها.

سياسات المنافسة تدعم تنفيذ خطة عام 2030 وتساهم في ترجمتِها واقعاً

تنظيم الأسواق وسياسات المنافسة في المنطقة العربية، 2020

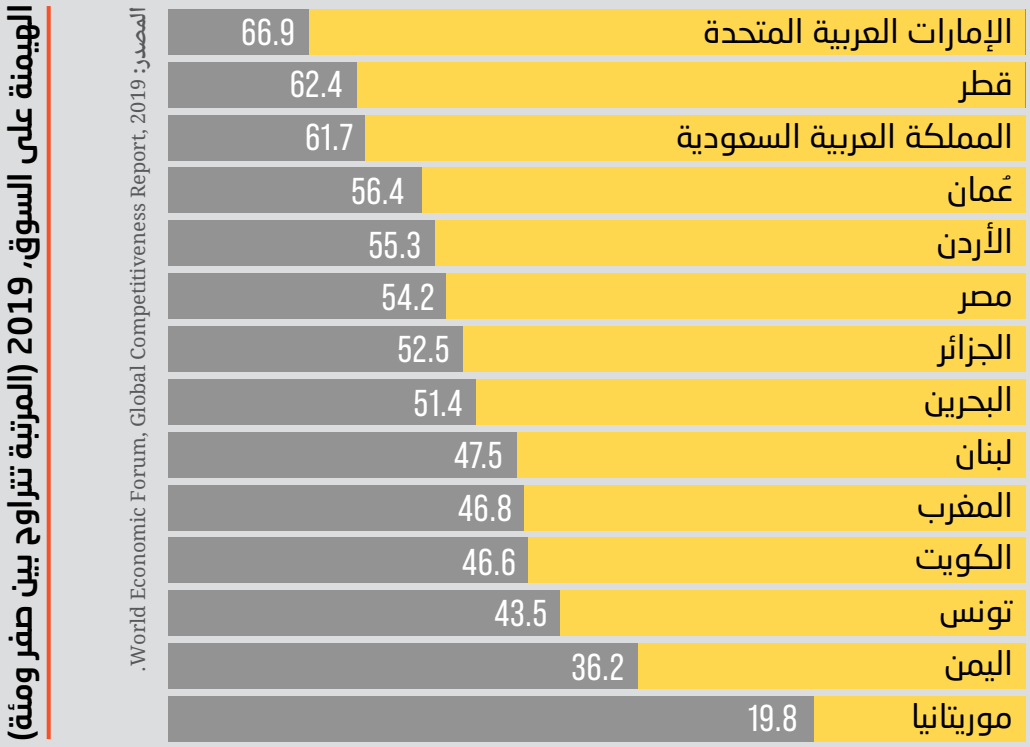

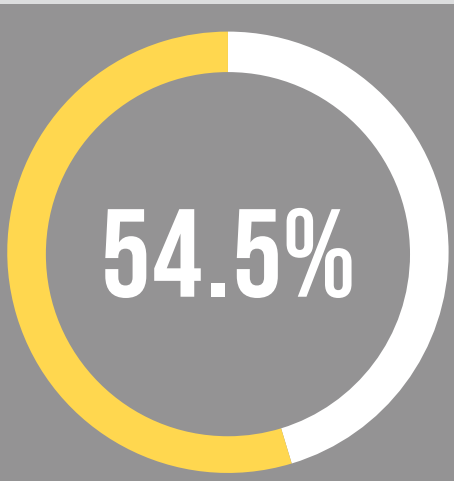

من الشركات في المنطقة العربية كانت تتنافس ضد شركات غير مسجلة أو غير نظامية في عام 2019، وفقاً لمسوح البنك الدولي للمشاريع في عام 2019

مع تغيُّر هيكليات الأسواق في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية، وفي غياب أي أُطر تنظيمية فعّالة، بدأت نتائج غير متكافئة بالظهور، مثل الهيمنة على الأسواق وانعدام المنافسة.

لا يزال الطابع غير النظامي والترابط اللذان يسِمان الشركات التي تنافِس الشركات العربية ظاهرتين تقوّضان المنافسة العادلة في المنطقة. فوفقاً لمسوح البنك الدولي للمشاريع، كانت 54.5 في المائة من الشركات في المنطقة العربية تتنافس ضد شركات غير مسجلة أو غير نظامية في عام 2019. وهذه النسبة هي أعلى من المتوسط العالمي، مما يبرز هيمنة الطابع غير النظامي على الشركات في المنطقة.

تختلف الهيمنة على الأسواق في المنطقة بين بلد عربي وآخر. ففي البلدان الأقل نمواً، يكون عدد مجموعات الأعمال التي تهيمن على الأسواق أقل مما هي عليه في سائر البلدان. أما حصص السوق، فتكون موزَّعة بين العديد من الشركات في البلدان المرتفعة الدخل، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

تنظيم الأسواق والمنافسة في المنطقة العربية، 2020

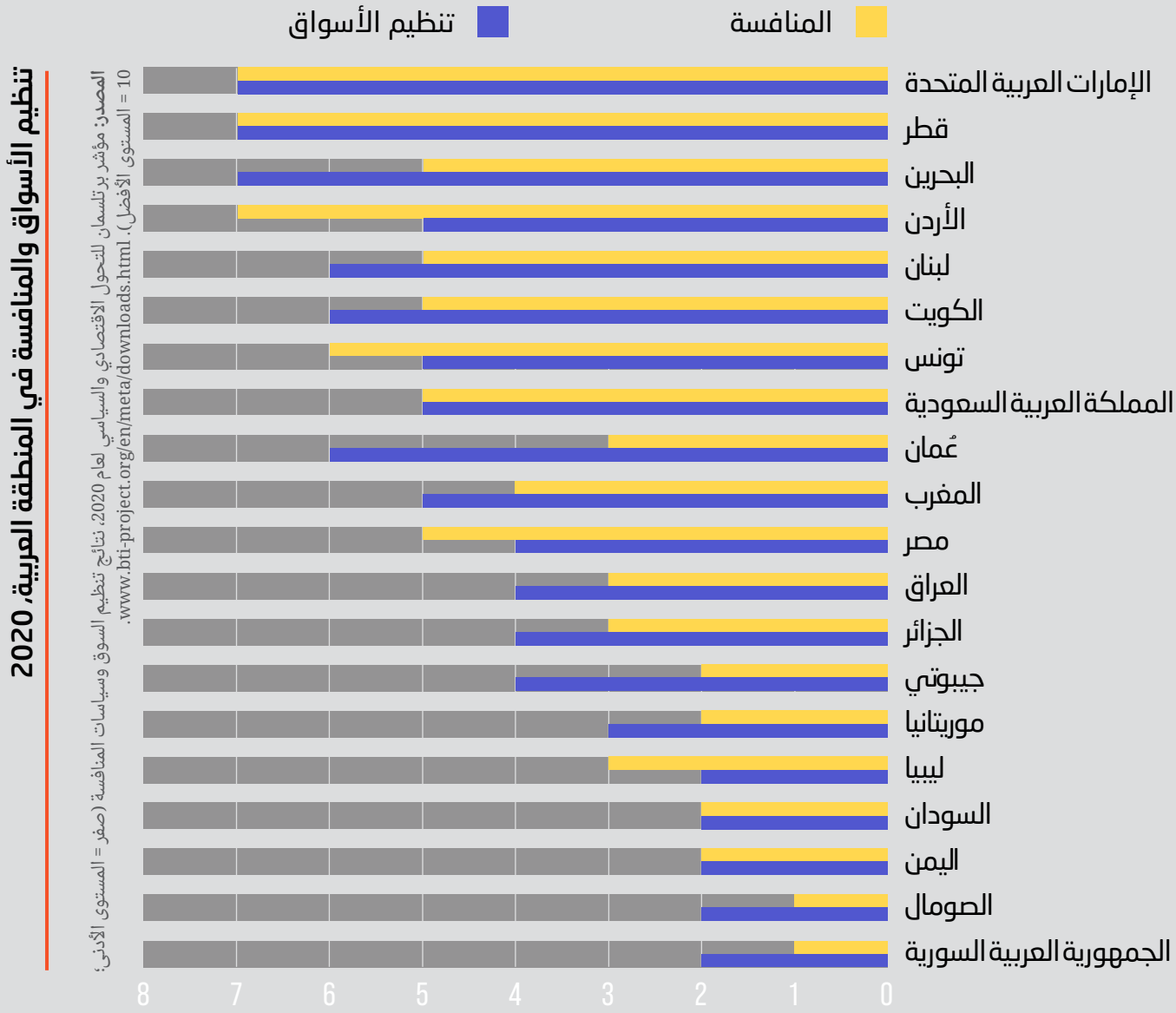

المصدر: مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي لعام 2020، نتائج تنظيم السوق وسياسات المنافسة (صفر = المستوى الأدنى؛ 10 = المستوى الأفضل). www.bti-project.org/en/meta/downloads.html.

تحتلّ بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر أعلى المراتب من حيث سياسات المنافسة، وذلك بسبب تنفيذ قوانين المنافسة الموجودة بشكل متّسق إلى حدّ ما، وهي قوانين تحول دون السلوك والهيكلية الاحتكاريين. وبشكل عام، تحصل هذه البلدان على درجات أعلى في تنظيم السوق، وذلك بسبب صغر حجم قطاعها غير النظامي وكفاءة إطارها المؤسسي.

تتفاوت حصة الاقتصاد غير النظامي من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً كبيراً بين البلدان. فهي يمكن أن تتراوح بين 10 و50 في المائة، ولكنها أقل من 20 في المائة في البلدان المتقدمة.

توجد أكبر الاقتصادات غير النظامية في المنطقة في أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات.

يمكن للشركات غير النظامية أن تفرض ضغوطاً تنافسية كبيرة على الشركات النظامية، وأن تقلّص حصتها من السوق. ويمكن للقطاع غير النظامي أيضاً أن يكون قادراً على المنافسة، نظراً إلى أنّ العقبات أمام دخول الأسواق في هذا القطاع ضعيفة. وهذا الأمر يتيح للعديد من الشركات غير النظامية التنافس في أسواق غير منظمة.

فعالية سياسات مكافحة الاحتكار، 2018

المصدر: World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2017- 2018. (مقياس: 1 (الأداء الأسوأ) - 7 (الأداء الأفضل)).

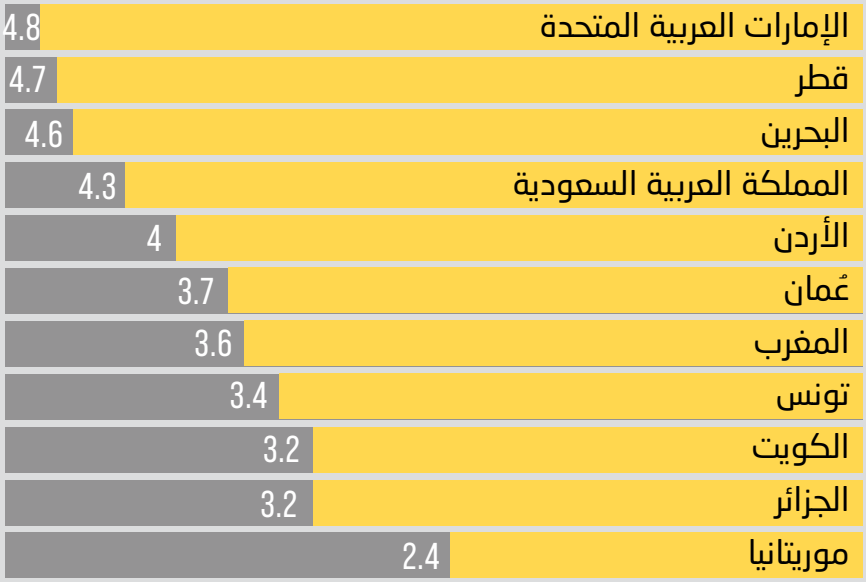

نتائج مؤشر التنافسية العالمية حسب البلد، 2019

المصدر: World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2019.

ملاحظة: يتم ترجيح المتوسّطات باستخدام عدد سكان كل بلد في عام 2019. أعداد السكان مأخوذة من بيانات البنك الدولي (أيلول/سبتمبر 2020).

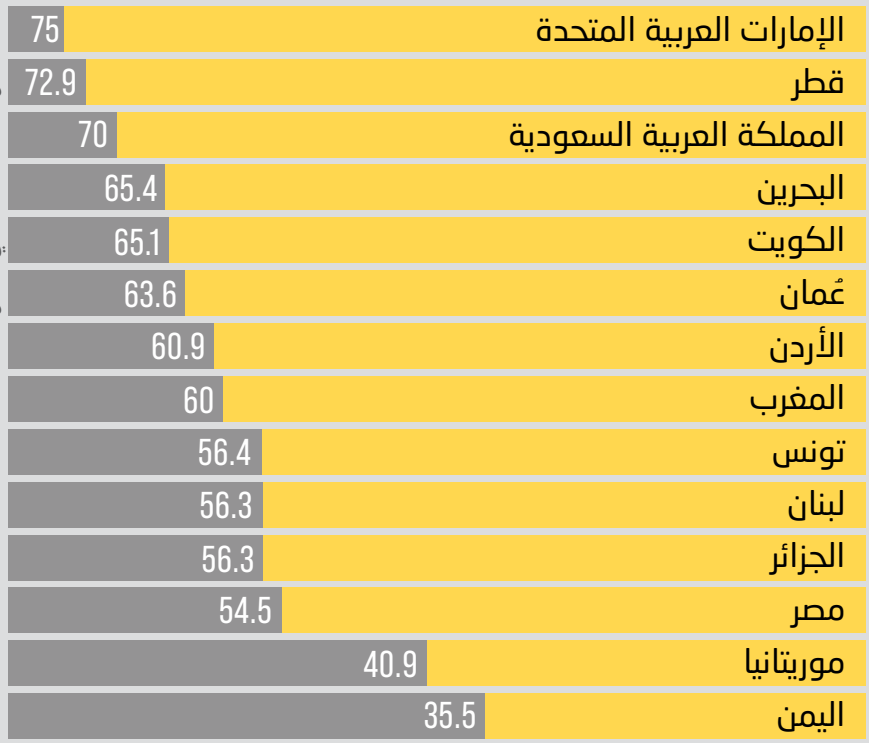

مؤشر التنافسية العالمية، حسب المنطقة، 2019

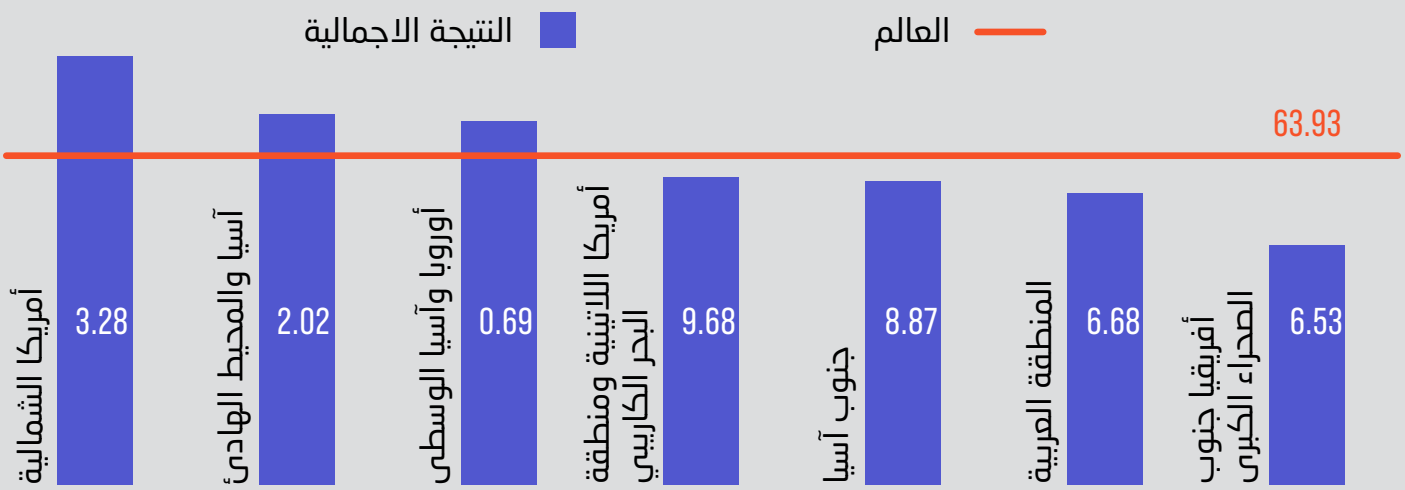

المصدر: حسابات الإسكوا.

- من حيث القدرة التنافسية الإقليمية، **تحسّن متوسط القدرة التنافسية للمنطقة العربية في عام 2019، حيث ارتفع إلى 56.68، لكنه لا يزال أدنى من المتوسط العالمي**. والمنطقة الوحيدة التي تحتلّ المنطقة العربية مرتبة أعلى منها هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- **تتباين القدرة التنافسية بين منطقة دون إقليمية عربية وأخرى**. فحسب مؤشر التنافسية العالمية، بلغت القدرة التنافسية 69.95 في البلدان المرتفعة الدخل (المنطقة الإقليمية المؤلّفة من دول مجلس التعاون الخليجي)، ومستويات أدنى من المتوسط الإقليمي في المناطق دون الإقليمية الأخرى.
- **تتأثّر القدرة التنافسية لاقتصاد ما تأثّراً كبيراً بمستوى نزاهة المنافسة وسلامتها في الأسواق، وهذا المستوى يتأثر بدوره بمدى فعالية سياسات المنافسة ومكافحة الاحتكار**؛ ودرجة الهيمنة على السوق؛ والأثر السلبي للضرائب والإعانات على المنافسة؛ والمنافسة المحلية.

قوانين وسياسات المنافسة في المناطق العربية دون الإقليمية

- ينبغي لقوانين المنافسة أن تتضمن تعاريف تضمن تطبيقها بشكل صحيح من جانب الهيئات المعنية بإنفاذها. **ينبغي للتعاريف أن تكون مجرَّدة من أي لبس أو غموض، وأن تجعل فهم القانون أمراً سهلاً**.
- **يجب أن تنص قوانين المنافسة الجيدة على إنشاء هيئة متخصصة في مجال المنافسة**، تكون بمثابة هيئة لإنفاذ القوانين ولها ولاية واضحة، وهي القضاء على جميع السلوكيات المنافية للمنافسة. واستقلالية هذه الهيئة بالغة الأهمية في ضمان أن تكون الأنشطة والقرارات قائمة على الحقائق، ومحايدة، وغير مراعية لمصالح الحكومة والقطاع الخاص.
- يجب أن يحدد القانون الوطني للمنافسة آليات لتطبيق المنافسة السليمة، وأن يبيّن العقوبات والجزاءات والإجراءات المتخذة في حالة السلوك المنافي للمنافسة.

وجود قوانين/مراسيم قوانين للمنافسة

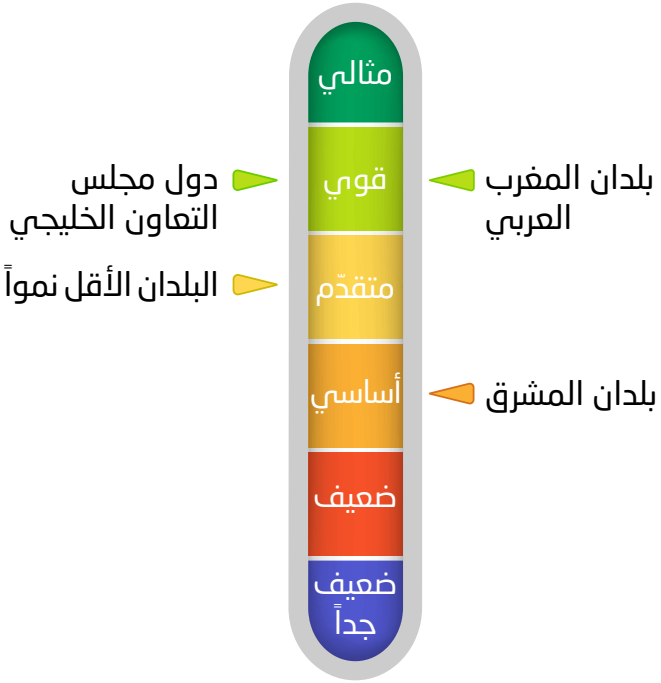

وجود التعاريف ووضوحها

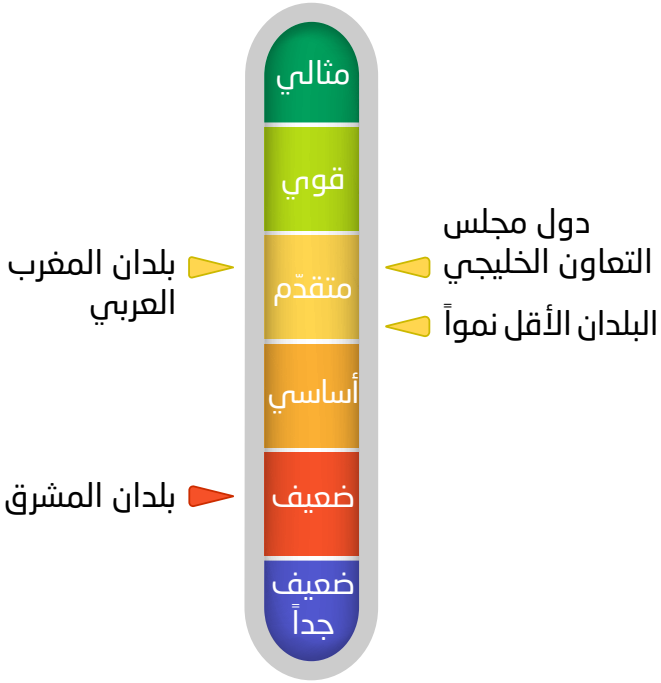

وجود ودور المؤسسات

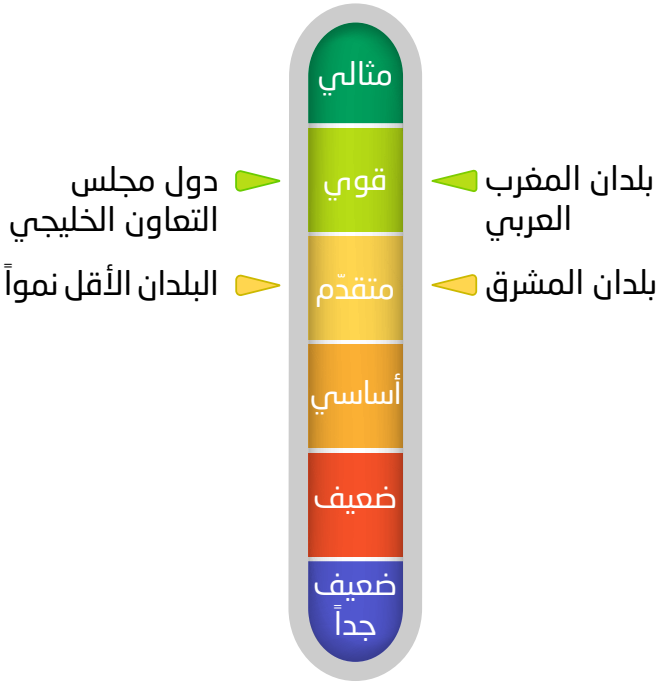

آليات الإنفاذ المبيّنة في القوانين

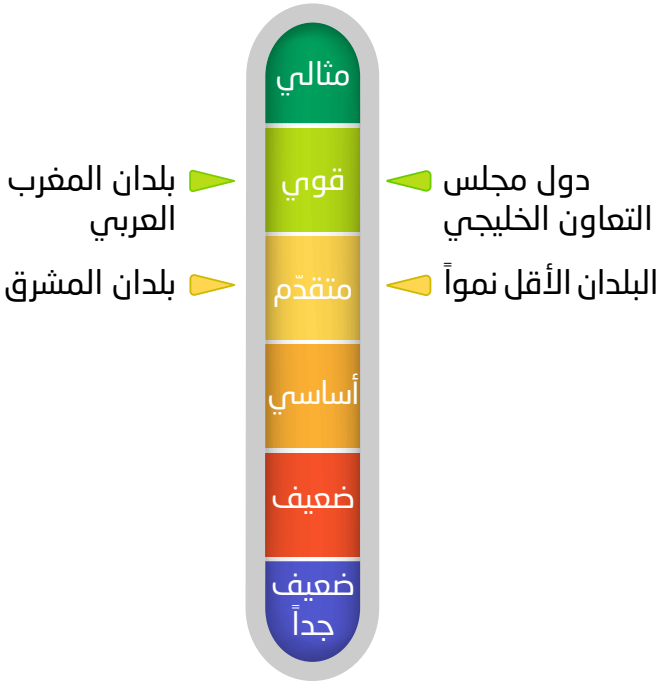

المصدر: الإسكوا، الإطار التشريعي للشركات العربية 2020.

بوصفنا **صوتاً** للمنطقة و**مركزاً للفكر** و**مصدراً للمشورة** للبلدان العربية، وبموجب برنامج عملنا الرامي إلى تعزيز قوانين وسياسات المنافسة، **نحن**